

## «إشكاليات منهجية في مرجعية علوم الغرب الإنسانية»

أ. د. طلال عتريسي<sup>(١)</sup>

### مدخل:

تراجع بريق «الأنموذج الغربي» في العقود القليلة الماضية، ولم يعد هذا الأنموذج في عيون العالم وفي عيون المسلمين خصوصاً مرجعية مهيمنة لا يرقى إليها الشك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وأسباب هذا التراجع كثيرة تعود إلى تفاقم المشكلات العميقية الأخلاقية والأسرية والنفسية في المجتمعات الغربية، وإلى التدهور الاقتصادي والتراجع السياسي للذين يعيشهما الغرب ويخشى من عواقبهما التي تندر بمخاطر كبيرة، مروراً بالتحولات الفكرية باتجاهاتها المختلفة، مثل: الحداثة، وما بعد الحداثة التي أثارت الشكوك والأسئلة عن «يقينيات» الغرب التي تأسست عليها علومه الإنسانية والطبيعية... فلم يعد الغرب يقيناً. وقد شجّع هذا التراجع ظهور الدعوة إلى التقلّت من هيمنة النظريات والمناهج الغربية في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، خصوصاً في البلدان الإسلامية التي كانت تشهد بدورها في العقود المنصرمة تحولات باتجاه استعادة الثقة في هويتها الدينية

(١) أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، من لبنان.

والثقافية. ومن هذا المنطلق، عبر المسلمون عن هذه العودة إلى الهوية بأشكال عدّة: سياسية، وجهادية، وثقافية، وتربوية... اختلفت من حيث أهميّتها وفاعليّتها بين بلد وآخر... إلا أنّ المفارقة تكمن في أنّ البيئة الجامعية في تلك البلدان بقيت إلى حدّ بعيد خارج الثقة بتلك الهوية. ولم يتمكّن المسلمون عموماً من التعامل مع العلوم الإنسانية الغربية على سبيل المثال بالطريقة نفسها التي تعاملوا بها مع الأنماذج الغرب غير «اليقيني» السياسي أو العسكري. بل على العكس من ذلك تماماً، فقد بقىت العلوم الإنسانية الغربية تدرّس في جامعات البلدان العربية والإسلامية بالطريقة نفسها وبالمحتوى نفسه الذي عرفته الجامعات الغربية منذ القرن الماضي. وحتى عندما كانت تطرح الأفكار لتجديد هذه العلوم أو لتطوير الجامعات، فإنّ المرجعية كانت أيضاً هي الجامعات الغربية. أي إنّ ما كان يجري في جامعاتنا خصوصاً على مستوى العلوم الإنسانية، بقي منذ الاستقلال في منتصف القرن الماضي إلى اليوم، بمنأى عن مسار المواجهة مع الغرب، أو حتى الاستقلالية عنه. ولم يحصل تغيير كبير في هذا المجال، على الرغم من الترويج الغربي الاستفزازي، منذ منتصف التسعينيات، لمقوله صدام الحضارات ذات البعد الثقافي الديني... التي يفترض هانتفتون فيها المواجهة الحضارية- الدينية بين الإسلام والغرب...

## ١- مرجعية العلوم الإنسانية الغربية:

بقيت العلوم الغربية طوال العقود الماضية علوماً مرجعية في جامعات البلدان الإسلامية لأسباب عدّة، أبرزها: أنّ الاتّجاه المسيطر من قبل الأساتذة والمفكّرين في هذه الجامعات يعتبر أنّ هذه العلوم وحدها دون سواها هي العلوم الصحيحة. وأنّ البديل (الإسلامي) عنها غير موجود، وغير متحقّق. ما يعني أنّ علينا أن نأخذ بهذه العلوم كما هي بلا أي تردد، وبلا أي تحرير أو تعديل...

وهذا الاتجاه يعبر عن القسم الأكبر من هيئات التدريس في الجامعات العربية والإسلامية. وقد قام هؤلاء طوال سنوات، وإلى اليوم بتدريس ما كتبه المفكرون الغربيون في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ولم يكتف هؤلاء الأساتذة بذلك بل دافعوا عن الفكر الغربي في هذه العلوم (في علم الاجتماع، والإدارة، وعلم النفس، وعلوم التربية، والعلوم السياسية والاقتصادية، وسواها..)؛ باعتبار أن هذا الفكر هو الفكر الصحيح على المستويات المعرفية والمنهجية، وحتى على مستوى النتائج التي توصل إليها الغربيون في أبحاثهم التجريبية. وقد برر الأساتذة والمفكرون هذا الدفاع وذاك التقليد على المستوى المنهجي بالقول: إن الغرب استطاع التقدم والهيمنة بعد أن قدم أنموذجاً ناجحاً في ابتكار الأفكار والنظريات، وفي إدارة الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي السيطرة والتحكم. ولذا يمكن تقليده في ما قدم في العلوم الإنسانية أيضاً...

ولا يمكن أن نفصل هذه الإشكالية الفكرية والنظرية عن أبعادها السياسية والثقافية في المجتمعات الإسلامية. فقد عاشت البلدان الإسلامية عقوداً طويلة تحت الاحتلال المباشر للدول الغربية. ولم يقتصر الأمر على مجرد الهيمنة العسكرية، بل امتدت هذه الهيمنة إلى القطاع التعليمي بمراحله كافة. وأسست الدول الغربية المدارس والجامعات، ووضعت لها المناهج الغربية نفسها<sup>(١)</sup>. وعندما حققت الدول الإسلامية استقلالها عن الدول الغربية المستعمرة في منتصف القرن العشرين عملت حكومات الاستقلال على تقليد النماذج الغربية في الاقتصاد، وفي الإدارة، وفي بناء الجيوش، وفي مؤسسات التعليم، خصوصاً في المراحل الجامعية... وإذا كانت بعض المقررات التعليمية قد تغيرت لتنسجم مع الواقع السياسي الجديد، مثل: كتابة التاريخ، أو تدريس الاشتراكية، أو القومية.. إلا أن العلوم الإنسانية عموماً بقيت على حالها، كما كانت في

(١) عطريسي، طلال: *البعثات اليسوعية ومهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان*، بيروت، الوكالة العالمية للتوزيع، ١٩٨٧م، (الفصل الرابع: التعليم اليسوعي وإعداد النخبة).

الجامعات تحت الاحتلال الغربي؛ أي تدريس ما عرفته الجامعات الغربية من نظريات في التربية، والاجتماع، وعلم النفس، والعلوم السياسية، وحتى العلوم الحقوقية والقانونية، والعلاقات الدولية، وغيرها...

وممّن ساهم في تكريس هذه المرجعية للعلوم الغربية، البعثات التعليمية التي ذهبت من البلاد الإسلامية إلى الغرب لتحصيل الدراسات العليا. وكذلك من ذهب منها إلى الاتحاد السوفيتي السابق... وعندما رجع هؤلاء إلى بلدانهم قاموا بتدريس ما تعرّفوا إليه من علوم في المجالات الإنسانية، والاجتماعية. ويمكن أن نعثر بوضوح على أثر هذا التعليم الغربي في الكثير مما كتب في المجالات النفسية، والتربية، والاجتماعية في الجامعات العربية والإسلامية منذ منتصف القرن الماضي إلى اليوم... والذي جعل من المفكّرين الغربيين في هذه العلوم بمثابة آلهة، والنصوص التي كتبوها بمثابة مقدسات لا يمكن الاقتراب منها أو الرد عليها... (مثل الفرويدية على سبيل المثل). علمًا بأنّ الغرب نفسه قدّم في السنوات الماضية، من خلال مفكّري الحداثة وما بعدها، تراثاً هائلاً من النقد للعلوم الإنسانية، ومن التشكيك في نتائج ما قدّمه تلك العلوم في كثير من المجالات الإنسانية المختلفة<sup>(١)</sup>.

وقد ساهم في تكوين هذا التصور المرجعي عن العلوم الإنسانية الغربية، ما أنجزه الغرب أيضًا في مجال العلوم الطبيعية والتكنولوجية، التي حقّقت تقدّماً مهمّاً لم تطرح في نتائجه الشكوك، نظراً لسهولة انفصال هذه العلوم الطبيعية والتكنولوجية ونتائج أبحاثها وحتى نظرياتها عن مجالات النشاط الإنساني وتعقيقاتها المتتوّعة؛ الثقافية، والاجتماعية، والنفسية...

(١) انظر، على سبيل المثال:

Geoffroy de lagasnerie, «L'université et la crise des sciences sociales», le monde 29/4/2010;  
C.Levi Strauss, critères scientifiques dans les disciplines sociales et humaines, Paris 1966

فلم يكن ثمة خيارات أخرى كثيرة ومغايرة مطروحة على هؤلاء المثقفين في البلدان الإسلامية. حيث كانت الغلبة الغربية في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية واللغوية تفرض نفسها بصفتها مرجعية من دون منازع. وكان السؤال الذي طرحته العلماء والمثقفون الذين لم يكونوا من أنصار الغرب أو أتباعه، ومنهم رجال الدين في تلك المرحلة، هو: كيف نلحق بالغرب المتقدم. «ولماذا تقدم الغرب وتخلف المسلمين؟» حيث كان العالم الإسلامي يشهد انهياراً وتراجعاً كبيراً سياسياً وثقافياً... ولم يكن الفكر الإسلامي، ولا منهجهية، يشكلان مرجعية ثقة في العلوم الإنسانية أو في غيرها من العلوم؛ لأنّ الإسلام نفسه لم يمثل تلك المرجعية في تلك المرحلة من الهيمنة الغربية ومن التراجع الإسلامي على المستويات كافة.

وما قامت به الجامعات في البلدان الإسلامية حتى بعد التخلص من الاحتلال المباشر، هو ترجمة المناهج الغربية، وتعليم هذه المناهج ومقرراتها للأجيال الجديدة. وقد استمرّ هذا الأمر سنوات طويلة، وانتقل من جيل إلى آخر. ونتج عن هذا التعاقب ثقة مطلقة في العلوم الغربية الإنسانية، وغياب الثقة في أي إمكانية لعلوم إنسانية غير غربية، أو إسلامية على سبيل المثال.

من هنا، حاول بعض الباحثين المسلمين التصدي لهذه المسألة وفق مقاربة منهجهية أخرى مختلفة كلياً عن منهجهية السابقة من خلال ما أطلقوا عليه «أسلامة المعرفة». والمقصود بذلك خصوصاً «أسلامة العلوم الإنسانية والاجتماعية» في مجالات التربية، والمجتمع، وعلم النفس، والتاريخ، وسواها... وقد قدّمت هذه المحاولات تجربة مهمة في النقاش في فكرة الأسلامة، وتعريض لانتقادات من أوساط مختلفة: إسلامية وغير إسلامية، بين من يرفض صفة الأسلامة، باعتبار العلوم الإنسانية علوماً عالمية لا تحتاج إلى أي صفة، وبين من يرى المشكلة في موقع الأسلامة

بعد العلوم الإنسانية. ويعتبر أنّ مرجعية الانطلاق يجب أن تكون مرجعية إسلامية... لقد بقيت هذه المحاولات على الرغم من أهميتها محدودة في الإطار النخبوi، ولم تنتقل منهاجتها، إلى الجامعات الإسلامية... حيث صدر منذ أكثر من عقدين من الزمن الكثير من الكتب والمؤلفات الهدافة إلى تقديم رؤية منهاجية مختلفة عن «أسلامة المعرفة»<sup>(١)</sup>.

وحاول باحثون ومفكرون آخرون أيضاً من اتجاهات عدّة سياسية وفكريّة وحتى غير إسلامية، انتقاد العلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية على مستوى المنهج، وعلى مستوى المرجعية المعرفية، وحتى على مستوى «علمية» هذه العلوم وموضوعيتها، خصوصاً في مجال الدراسات الإنسانية...<sup>(٢)</sup>

ما يمكن ملاحظته اليوم أنّ المنهجية الإسلامية في مجال الدراسات الإنسانية، على الرغم من كلّ الجهود التي بذلها كثيرون من علماء ومفكرين لا تزال محدودة وقاهرة عن الردّ على التحدّيات الفكرية التي تطرحها النظريات والأفكار الغربية، خصوصاً تلك المتعلقة اليوم بقضايا الإنسان والمجتمع، وبقضايا المرأة، والشباب، والظواهر الاجتماعية، ومناهج التفكير، والعلاج النفسي، والتغيير الاجتماعي... وذلك على الرغم من الإشكاليات المنهجية العميقـة التي تثيرها العلوم الإنسانية الغربية ولا سيما ما تعلّق بعالميتها، أو بإطلاقـية مناهجها في التفكير وفي التحليل...

(١) انظر، على سبيل المثال من منشورات هذا المعهد: «المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية»، بحوث ومناقشات المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث؛ منهاجية العلوم التربوية والنفسية، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي سلسلة المنهجية الإسلامية، الجزء الثالث، الولايات المتحدة ١٩٨١م.

(٢) من ذلك مثلاً: قانصو، صلاح: «الموضوعية في العلوم الإنسانية - عرض نقدi لمناهج البحث»، بيروت، دار التدوير، ١٩٨٤م؛ مجموعة من المؤلفين: إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، بيروت، دار التدوير: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٤م؛ باقادن، أبو بكر أحمد: عراقي، عبد القادر: آفاق علم الاجتماع عربي معاصر، دمشق: بيروت، دار الفكر، ٢٠٠٦م؛ عراقي، عبد القادر: العمري، عبيد: إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية المعاصرة، الرياض، ١٤٢٢هـ. ق: عراقي، عبد القادر: دراسات في علم الاجتماع العربي المعاصر، الرياض، ٢٠٠١م؛ عبد الرزاق، جلال: تحدّيات العلوم الاجتماعية في كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد ٥٦، المجلد الرابع عشر، بيروت، ٢٠٠٥م.

فالمرجعية الغربية في الدراسات النفسية - على سبيل المثال - لم تقدم إلى اليوم أوجبة واضحة، أو نهائية عن كيفية علاج الاضطراب النفسي، أو عن فهم المشكلة النفسية عند الإنسان. وقد فشل العلم الغربي في هذا المجال فلجلأ إلى استخدام المهدئات بالطريقة نفسها التي استخدم بها العقاقير لمعالجة الأمراض الجسدية. إذ كيف يمكن - على سبيل المثال - القبول بالتعريف الغربي «للصحة النفسية» باعتبارها «التوافق بين الفرد والمجتمع، أو تكيف الفرد مع المجتمع»، إذا كان هذا التعريف لا يستند إلى أيّ أبعاد أخلاقية أو معنوية للسلوك، أو إذا كان لا يحدد طبيعة التكيف المطلوب، ولا ما هو الفارق بين اعتبار «الصحة النفسية» هي مجرد إشباع كل الحاجات بغض النظر عن الطريقة والكيفية، أو هي مجاهدة النفس، أو الاعتدال في تحقيق الحاجات، أو الرضا والتسليم المطلق من منطلق ديني إيماني؟...<sup>(١)</sup>. والمقصود بذلك تبيان الخلاف بين منهجين غربي وإسلامي في تحديد أحد المفاهيم المهمة في العلوم الإنسانية، مثل: مفهوم «الصحة النفسية». ويمكن القياس على ذلك بالنسبة إلى مفاهيم أخرى كثيرة في الاجتماع، وفي التربية الأسرية، وفي السياسة، وفي علم الإدارة وغيرها... ومن ذلك - على سبيل المثال - ما ذهب إليه الشهيد الشيخ مرتضى مطهرى<sup>قدس سره</sup> الذي قال «بأصولة الفرد والمجتمع معاً». خلافاً لمن قال من الغربيين بأصولة الفرد تارة، أو بأصولة المجتمع تارة أخرى<sup>(٢)</sup>. أو ما ذهب إليه العلامة السيد محمد باقر الصدر<sup>قدس سره</sup>، الذي اعتبر «أن المحتوى الداخلي للإنسان النفسي والفكري هو القاعدة، وأنَّ الوضع الاجتماعي هو البناء العلوى، ولا يتغير هذا البناء إلا وفقاً للتغير القاعدة... أي خلافاً للفكر المادي أو الماركسي الذي اعتبر البناء

(١) مرسى، كمال إبراهيم: تعريفات الصحة النفسية في الإسلام وعلم النفس، ضمن كتاب المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية، م.س، ص ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٢.

(٢) مطهرى، مرتضى: المجتمع والتاريخ، ط١، إيران، وزارة الإرشاد الإسلامي، ١٤٠٢ هـ، ق، ص ٢٢-٢٤. انظر - أيضاً - فياض، علي: نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠٠٨م، ص ٤٥-٥٥.

## ٢- إشكالية أنها «علوم»؟

أثارت العلوم الإنسانية إشكالية أنها «علوم» أصلًا. فقد طرح السؤال عن مدى علمية هذه المعرفة المتعلقة بالإنسان نفسه. وذلك انطلاقاً من إمكانية قياس مشاعر هذا الإنسان المختلفة، وتغيير مستوياتها في علاقاته الاجتماعية، أو في قياس قدراته النفسية الداخلية... مثل ما قيست المادة في المختبرات العلمية؟ وبهذا المعنى طرح السؤال أيضاً عن ضرورة أن تكون هذه العلوم «علوماً» على نسق العلوم الأخرى الطبيعية أو البيولوجية، لكي نطلق عليها صفة العلوم، ولكي نأخذ بنتائجها؟

ويمكن أن نشير إلى التساؤل مجدداً عن عالمية هذه العلوم. بمعنى هل ما توصل إليه الغرب في «علومه» الإنسانية يمكن أن يكون علماً يعود

(١) الصدر، محمد باقر: المدرسة الإسلامية، بيروت، دار التعارف، ١٩٩٠م، ص٥٨، ١٠٥-١٠٦.

إليها الدارسون والمهتمون في باقي العالم غير الغربي، على غرار العلوم الطبيعية أو الهندسية؟ وسواءً مما وهل الأطروحات والفرضيات الاجتماعية والإنسانية عموماً هي ذات صلة ببنية الأفكار والفلسفات والمصالح والمشكلات الغربية، ما يجعل لها خصوصية لا يمكن نقلها أو تقليدها بتلك السهولة التي يعتقدوها البعض؟ أم أنها أطروحات إنسانية عالمية تتطبق على الإنسان في كل زمان ومكان؟ إن هذا يفترض معرفة بالأصول الفلسفية لهذه العلوم، وإدراكاً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في نشوئها، وفي تطورها اللاحق، وفي توسيع ميادينها... ومن تلك الأصول الفكرية والفلسفية لتلك العلوم ما يقوله أحد الروّاد الأوائل للعلوم الاجتماعية في الغرب سان سيمون Saint Simon، الذي «كان يأمل أن تبلغ العلوم الإنسانية وحدة العلوم الطبيعية وانتظامها. وكان شغوفاً بقانون «نيوتن» في الجاذبية. فكان يرى أنَّ العلم طائفة من الاعتقادات المحققة والثابتة التي يمكن أن تحلَّ مكان الدين؛ بوصفها قوة تقدم نظرية متماسكة للكون والوجود الإنساني، ومن ثم توحَّد البشر على أساس من الحقائق المشتركة... وهكذا يؤدي العلم وظيفة الدين بواسطة النزعة الوضعية، أو تطبيق المبادئ العلمية على الظواهر الطبيعية والإنسانية كلَّها»<sup>(١)</sup>.

وهذا الاعتقاد بقدرة العلم على أن يحل محل الدين، الذي تأسَّس عليه العلم الغربي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يفترض بالنسبة إلينا، التعرُّف بشكل وافٍ على مصادر العلوم الغربية. ولعلنا لا نستطيع تقديم رؤية منهجية إسلامية للعلوم الإنسانية في هذا العصر من دون الشروط الثلاثة التالية: المعرفة بالعلوم الإنسانية الغربية، وامتلاك ثقافة إسلامية، والمعرفة بمشكلات العصر وتحدياته الفكرية والثقافية... أي إنَّ السؤال المطروح هو: كيف نبلور هذه الرؤية المنهجية من خلال معرفة

(١) قانصو، الموضوعية في العلوم الإنسانية - عرض نقدي لمناهج البحث -، م.س، ص ٤٥.

نشأة العلوم الإنسانية الغربية وتطورها، واستناداً إلى جوهر النصوص والأحاديث والتجربة النبوية؟ وكيف يمكن أن تنسجم هذه الرؤية المنهجية مع الإشكاليات المعرفية والسلوكية والاجتماعية المعاصرة في المجتمعات الإسلامية، خصوصاً مع ملاحظة تزايد المشكلات النفسية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، ومعها ظواهر الانحراف المختلفة في أوساط الشباب، وحتى في أوساط الأسر (المدينة) التي يكثر فيها الطلاق، ويتهدمها الانحراف أو التفكك. كما يتراجع مستوى الالتزام بالقيم الإسلامية والأخلاقية...

### ٣ - إشكالية التعامل معها:

شجّع تقليد الأنماذج الغربي غياب النماذج الأخرى المهيمنة، باستثناء محاولات بذلها باحث هنا أو هناك، في بعض مجالات العلوم الإنسانية، لكنَّ الأمر لم يتحول إلى مناخ من البحث العلمي غير الغربي. فهو يحتاج إلى دعم المؤسسات الرسمية وتشجيعها وحمايتها، وكذلك المؤسسات غير الرسمية وهذا لم يتوافر في العقود الماضية، حيث بقيت المحاولات البحثية في نقد العلوم الإنسانية الغربية في الاقتصاد أو في علم النفس أو في التربية محاولات محدودة. ولذلك استمرَّ تدريس المناهج الغربية، والاهتمام بقضايا نظرية أو تطبيقية في العلوم الإنسانية، تكون ذات أهمية في البلدان الغربية، ولكنَّها لا تعني شيئاً في بلداناً. أو أن تعود الدراسة إلى مرحلة تاريخية غريبة من دون العودة إلى المرحلة التاريخية الإسلامية، التي تعنينا مباشرة أكثر من أي مرحلة تاريخية غربية. كما تم نقل النظريات الغربية وتدريسها من دون الالتفات إلى مدى ملائمة هذه النظريات لواقع البلدان الإسلامية...<sup>(١)</sup>.

وباعتقادنا: إنَّ تفسير ذلك يعود إلى أنَّ الغرب فرض عالمية علومه

(١) انظر: مجموعة من الباحثين: اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية وحاجات المجتمع اللبناني، بيروت، منشورات اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٠٢، م.

الإنسانية «بالقوة». فالغرب الإمبريالي الذي اندفع لاحتلال العالم في منتصف القرن التاسع عشر ولم يتزدّد في الادّعاء أنَّ هذا الاحتلال هو لتمدين الشعوب الأخرى... فرض أنموذجه الثقافي والاقتصادي والتعليمي والسياسي على الشعوب التي احتلّها. وقد استمرَّ هذا السياق حتى بعد حكومات الاستقلال في البلدان الإسلامية. أي إنَّ الاقتداء بعلوم الغرب الإنسانية والاجتماعية لم يحصل؛ لأنَّ شعوب العالم اكتشفت أنَّ الغرب قدّم التفسير الأفضل والأصح للإنسان وللمجتمع. أو لأنَّ شعوب العالم تعرّفت على النظريات والتجارب الإنسانية كافة، ثمَّ اختارت الانحياز إلى النظريات والتجارب الغربية في العلوم الإنسانية. فلم يحصل ذلك كُلّه. بل نقل المثقفون والذكور وحتى الحكومات، التجارب الغربية إلى بلدانهم؛ لأنَّ الغرب الذي احتلَّ بلدانهم كان هو الأنماذج المسيطرة. وأنَّ هذا الغرب المسيطر كان ولا يزال إلى اليوم يصرُّ بالوسائل كافة على أنَّ بيقي مهيمناً ومسطراً.

إنَّ وعي الهيمنة الغربية التي فرضت علوم الغرب الإنسانية هو الخطوة الأولى لاستعادة هوية هذه العلوم في البلدان الإسلامية. وهذا لا ينفصل، كما نعتقد، عن استعادة هذه الهوية، والثقة بها في المجالات كافة. إذ كيف نريد العودة - على سبيل المثال - إلى علوم إنسانية إسلامية أو غير غربية، في الوقت الذي تتّبع فيه الأنماذج الغربي سياسياً واقتصادياً وتربوياً وتنموياً؟ حيث كانت أفريقيا - على سبيل المثال - في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تعتمد على نفسها في تأمين حاجاتها الغذائية. أمّا اليوم فلم تعد كذلك، وباتت بحاجة إلى المساعدات والمعونات الغربية للحصول على هذا الغذاء... فكيف يمكن استعادة «علومنا الإنسانية» إذا لم نستعد الثقة بأنفسنا؟ أو إذا لم نتجاوز «عقدة الأنماذج الغربي المرجعي»؟ وعندما كتب المسلمون في عصور الازدهار والتقدّم عن علوم النفس، والأخلاق، والفلك، والطب، والكيمياء، والجبر، والرياضيات،

وغيرها، لم ينسبوا إليها صفة الإسلامية أو أيّ صفة أخرى. بل فعلوا ذلك وهم يعتقدون أنّهم هم مرجعية هذه العلوم. وعندما ترجم المسلمون أو قرأوا العلوم الأخرى كانوا هم مرجعية المقارنة أو الاستيعاب. وعندما تبّدل واقع المسلمين، وتراجعت «دولتهم»، وتقدّمت «دولة» الغرب أصبحت العلوم الإنسانية علوماً غربية، بعدها أصبح الغرب مهيمناً وسيطراً... هكذا يمكن أن نفهم لماذا غاب نقد النظريات الغربية في مقرّرات التدريس، وفي معظم مؤلفات الباحثين العرب والمسلمين في العلوم الإنسانية. لا بل تمّ في كثير من الأحيان عرض تلك النظريات من دون أيّ جهد نقدي؛ ما جعلها مسلّمات يقينية بالنسبة إلى الذين يتعرّفون عليها... من علم الاقتصاد، إلى علم التربية، أو علم النفس. أي مجرّد عرض للنظريات الغربية من دون أيّ تردّد، ومن دون أيّ مناقشة لتلك النظريات. فقد يكرّر معظم المؤلّفين والأساتذة الجامعيين في علم النفس - على سبيل المثال - الفكرة الشائعة عن «أزمة المراهقة»؛ باعتبارها أزمة إنسانية عالمية سوف يتعرّض لها المراهق في المجتمعات كافية. بحيث تبدو الأزمة ملازمة للبعد الفيزيولوجي الذي يمرّ به الإنسان في هذه المرحلة من العمر. علماً أنّ هذه المسألة غير صحيحة. وقد قدّم الغربيون هذه الرؤية عن المراهقة استناداً إلى تجربة مجتمعاتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي حولت المراهقة إلى أزمة. في حين أنّ هذه المرحلة هي في المنظور الإسلامي بداية تحمل المسؤولية، وببداية ما نسمّيه البلوغ، خلافاً لمواصفات المراهقة في الدراسات النفسيّة والتربوية الغربية، التي تعتبرها بداية التيه، والتشتّت، والتمرّد والضياع، والعبث...<sup>(١)</sup>

وقد يحاول بعض الباحثين في بلادنا اعتبار الاقتصاد محايضاً أيضاً، عندما يكرّر - على سبيل المثال - التصنيف الشائع في كتب الاقتصاد

(١) عطريسي، طلال: في التربية وعلم النفس اختلاف المفاهيم، بيروت، منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤م، الفصل الرابع.

الغربيّة لعوامل الإنتاج الثلاثة أو الأربع: العمل، ورأس المال، والطبيعة، بالإضافة إلى عنصر التنظيم. ولكن هذا التصنيف يحمل قيمةً قد تتعارض تعارضًا أساسياً مع الموقف الأخلاقي أو الفلسفي لمجتمع آخر غير المجتمع الأوروبي. فوضع العمل الإنساني في المستوى نفسه مع رأس المال أو الطبيعة يحتمل النقاش أو الجدل، وجعل التنظيم بمستوى العمل الإنساني أو الطبيعة يحتمل دوره الجدل أو الخلاف... إنّها مسألة استيراد قيم ومواصفات أخلاقية وفلسفية وليس علوماً محايدة تتجاوز حدود الزمان والمكان. ويُتّضح الأمر أكثر في نظرية الاستهلاك التي أصبحت جزءاً ثابتاً من كتب الاقتصاد. حيث تقول هذه النظرية: إنّ هدف المستهلك يمكن في تعظيم الإشباع أو المنفعة. والإشباع بالنسبة إلى هذه النظرية هو ما يقرّر المستهلك أنّه يريد. وهذا هو مذهب الفردية. الذي سيأخذنا بعد ذلك إلى مذهب الحرّية الذي يعتقد بأنّ كلّ ما تريده أو ترغب فيه سيكون أمراً مشروعًا. أو على الأقلّ ليس من مهمة الاقتصادي الاعتراض عليه... أي لا يمكن مسألة المستهلك عن القيمة الأخلاقية أو الاجتماعية لما يريد الحصول عليه<sup>(١)</sup>... ومن المعلوم أنّ «عقيدة» الحرّية والفردية المتصلة بها كانت ردّاً أوروبياً على طغيان المرحلة الكنسية وهيمنتها على العقول وعلى الإرادات. ولذا تأثّرت أفكار الفلسفه وعلماء الاجتماع بهذه «العقيدة الجديدة». التي هيمنت على التطور اللاحق للفكر الاجتماعي والسياسي والتربوي الغربي..

لقد اتّخذ علم الاجتماع الغربي الفرد وحدة للدراسة. في حين أنّ الأسرة هي من حيث المبدأ وحدة المجتمع في بلادنا. وهي التي يجب أن تكون وحدة للدراسة؛ لأنّ ما سيترتب على الفرق بين هذه الوحدة أو تلك شديد الخطورة والأهميّة. ويكفي أن نشير إلى الآثار الأخلاقية السلبية التي نجمت في الغرب عن المبالغة في مرجعية الفرد وفي حقوقه،

(١) أمين، جلال: بعض مظاهر التبعية الفكرية في الدراسات الاجتماعية في العالم الثالث، المحور الرابع في كتاب «إشكالية العلوم الاجتماعية»، م.س، ص ٢٣١-٢٤٢.

بغض النظر عن الأزمات التي تسبّبت بها هذه المرجعية في النسيجين الاجتماعي والأسري في الغرب نفسه... ناهيك بالمسار الغربي المتتسارع لتشريع المساكنة، وكل أشكال الأسر التي تضم تحت سقفها شخصين من الجنس نفسه..!! كما اعتبر علم النفس والتحليل النفسي أن الصحة النفسية - كما سبق وأشارنا، هي التوافق مع المجتمع. أو هي - من ناحية ثانية - القدرة على إشباع الحاجات، وعدم قمع الرغبات. فلم يحدد هذا العلم وهذا العلاج إذا كان من الصحة النفسية، أو من التوافق الاجتماعي الساعي لتحقيق الحاجات كلّها، أو ما إذا كان المطلوب هو تحفيز الرغبات أو تهدئتها؟ وأيّ مجتمع يجب أن نتوافق معه لكي تتحقق الصحة النفسية. وماذا لو كان المجتمع فاسداً أو تهيمن عليه المعايير غير الأخلاقية التي لا يمكن أن تتكيف معها الشخصية الإسلامية والتنشئة الإسلامية. وهل ينبغي هنا التوافق مع المجتمع أو الابتعاد عنه والاختلاف معه؟ وماذا نسمّي الابتعاد، أو العزلة عن هذا المجتمع؟ وهل هي الانطواء بحسب المفهوم الغربي، وهل يحتاج المرء إلى العلاج النفسي في مثل هذه الحالة من الانطواء، أم إنّه سيكون متوافقاً مع ذاته ومع قيمه، وسوف يشعر بالاطمئنان على قاعدة: «لا تستوحشو طريق الهدى لقلة سالكيه»؟

وماذا عن إشباع الرغبات لتحقيق الصحة النفسية؟ وهل يمكن أن ندعوا إلى تحقق ذلك، بغض النظر عن المعايير الاجتماعية أو الأخلاقية أو الدينية والشرعية في مجتمعاتنا على سبيل المثال؟ وهل المطلوب أن يشبع الإنسان أيّ رغبة يريد حتى تتحقق شروط الصحة النفسية؟

ليست المسألة بهذه البساطة. ولا يمكن اعتبار العلوم الإنسانية الغربية على المستوى المنهجي قانوناً يجب أن ينطبق على الإنسان وكأنّه خارج الزمان والمكان. فحتى الفقه والفتاوی لحل مشكلات الإنسان الشرعية تأخذ بالاعتبار طبيعة المجتمع الذي يعيش فيه صاحب المشكلة. كما نقل أن ابن سيرين صاحب تفسير الأحلام الشهير كان يسأل طالب

التفسير عن المجتمع الذي أتى منه أو عن البيئة التي يعيش فيها؛ لكي يفهم طبيعة الرموز في الحلم، ولكي يتمكّن من التفسير المناسب لهذا الحلم. وهكذا يستحيل في مجتمعاتنا الإسلامية التعامل مع ما قدّمه العلوم الإنسانية الغربية من خارج المرجعية الدينية من جهة، والمعايير الأخلاقية والثقافية التي يحدّدها المجتمع من جهة ثانية. وهذه المرجعية وتلك المعايير هي حدّ الخلاف المنهجي في التعامل مع العلوم الإنسانية الغربية على المستوى النظري، وعلى مستوى التجارب والتطبيقات.

ما سبق لا يعني استحاللة الاستفادة من العلوم الإنسانية الغربية، أو عدم التعرّف على ما بلغته، خصوصاً على مستوى الاختبارات والتجارب، وما حصل فيها من تحولات وما عرفته من نظريات.

فهذه مسألة في غاية الأهمية. وهي جزء من المعرفة الإنسانية، ومن المعرفة العلمية التي ينبغي أن يتسلّح بها طلاب الجامعات في البلدان العربية والإسلامية. لكنّ هذا لا يعني على المستوى المنهجي أن نعتبرها المرجعية الوحيدة لهذه العلوم. بل ينبغي أن نمتلك الجرأة لتبيّان أنّ هذه العلوم هي جزء من تجربة غربية محدّدة خضعت لمعايير الزمان والمكان. وأنّ ما يسمّى «العلوم الإنسانية» أو «الاجتماعية» لا يستند إلا على معرفة أهل الغرب بمجتمعاتهم. وأنّ تخصصات هذه العلوم كانت في جوهرها محاولات للإجابة عن مشكلات أوروبية أو غربية؛ ما ينفي عنها صفة العالمية؛ لأنّ عالمية هذه العلوم تفترض أن تتطابق نتائج دراساتها على شعوب العالم كافة؛ وليس فقط على جزء بسيط منه في القارة الأوروبية أو في بعض بلدانها على سبيل المثال...<sup>(١)</sup>. ولا يمكن أن نتعامل مع هذه العلوم مثل ما يتعامل الغرب مع نفسه على المستوى السياسي عندما يعتبر نفسه «المجتمع الدولي»، ويهمّش ثلاثة أرباع العالم... أي إنّ معرفة هذه العلوم لا ينبغي أن تحجب التعرّف على ما قدّمه الشعوب والحضارات

(١) غيدنز، أنتوني: علم الاجتماع. انظر على سبيل المثال: الفصل السابع من هذا الكتاب: «العائلة»، وتحديداً «منظورات جديدة في علم اجتماع العائلة»، ص ٢٥١-٢٦٥.

الأخرى غير الغربية، خصوصاً ما قدّمه المفكرون المسلمين المعاصرون من كتابات مهمة في العلوم الإنسانية المختلفة...

إنّ هذا الأمر يحتاج إلى بذل المزيد من الجهد؛ لتقديم وجهة نظر تستند أولاً إلى المرجعية الفكرية الإسلامية في العلوم الإنسانية، خصوصاً أنّ النصوص القرآنية والأحاديث والروايات شديدة الشراء في كلّ ما يتعلق بهذا البعد الإنساني الحقوقي والاجتماعي والتربوي والنفسي... ويمكن أن نذكر عشرات الأمثلة عن هذا الاهتمام الإسلامي الدقيق والتفصيلي بالأبعاد التربوية والاجتماعية والنفسيّة...

### خاتمة :

ختاماً يمكن القول: إنّ المنهجية الإسلامية في مقاربة العلوم الإنسانية الغربية تفترض:

- تأكيد «المرجعية الإسلامية» في مقاربة المفاهيم والنظريات عن قضايا الإنسان والمجتمع، في المجتمعات الإسلامية. وهذا يعني تجاوز التسلیم المسبق بهيمنة الرؤى الغربية، من دون أن يعني ذلك إهمال كلّ ما أنتجه الدراسات الغربية في هذا المجال.
- القيام بالدراسات الميدانية في المجالات الاجتماعية والإنسانية عموماً في البلدان الإسلامية؛ للتعرّف على المشكلات الحقيقة والواقعية للمجتمعات الإسلامية، استناداً إلى تجاربها وتحولاتها الخاصة بها، واعتماداً على مرجعية الانتفاء الديني والأخلاقي لهذه المجتمعات. بدل البحث عن هذه المشكلات؛ استناداً إلى ما تفترضه نظريات أو تجارب حصلت في المجتمعات أخرى. واقتراح الحلول استناداً إلى هذه «المرجعية الإسلامية».
- الاهتمام بما كتبه الغربيون أنفسهم في نقد الأفكار التجارب والعلوم الغربية في المجالات الاجتماعية والإنسانية...